ناخبون ومنتخبون لـ« الميثاق » :

حُمَّى الانتخابات طالت الدوائر الانتخابية ولا عزاء للمقاطعة

◁ اتصالات هاتفية.. لقاءات مستمرة.. احتفاء كبير بالسواد الأعظم من الناس خدمات تنجز وأخرى في ضرب من الوعد المؤكد.. مشاورات واجتماعات هنا وهناك كل ذلك يحدث الآن في الدوائر الانتخابية في عموم محافظات الجمهورية.. ليس لشيء وانما هو مس الانتخابات النيابية القادمة التي بعد انتهاء فترة القيد والتسجيل وتعديل جداول الناخبين تداعى لهذا العرس الديمقراطي كل الدوائر الانتخابية استعداداً لهذا اليوم الذي يقول فيه الشعب كلمته في اختيار من يريد ليمثله في مجلس النواب القادم..

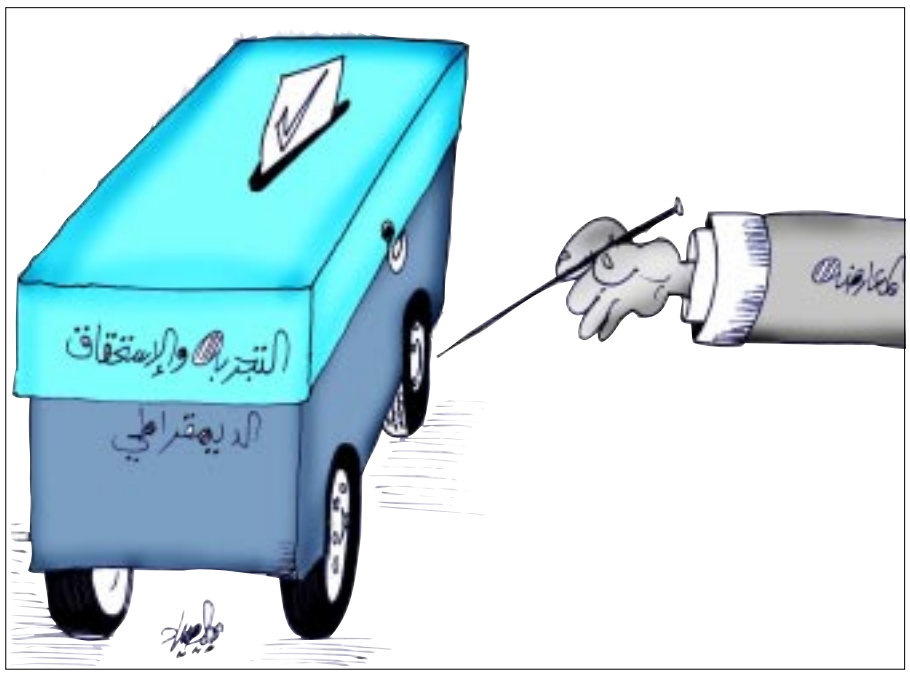

والأكثر روعة ان المواطنين -على تواضع ثقافة البعض- لم يأبهوا لكل اصوات اليأس التي يعوي بها من ضلوا الطريق بعد ان أعمت مصالحهم الشخصية والحزبية بصرهم وبصيرتهم عن تبيان الحقيقة.. حقيقة النهج الصادق والتوجه السليم الذي تسير عليه القيادة الحكيمة والحكومة الرشيدة.

وهاهم الآن في كل الدوائر يحتشدون بما تعيشه مظاهر أي انتخابات استعداداً لهذا اليوم..

«الميثاق» تواصلت مع العديد من ممثلي الدوائر الانتخابية تنقل مشاعرهم الصادقة لعل أفئدة مريضة وعقولاً صدئة تعي وترشد من غوى جاهل نشر الخوف والرعب واليأس بين صفوف المواطنين.

ونتيجة ان الاستطلاع طال الكثير مما زاد من صفحاته الأمر الذي لاتتحمله المساحة المحددة في هذا العدد فقد رأينا ان ننقل هذه المشاعر والمواقف على الرغم من إجماعها وتشابهها في استطلاعات متتالية.

ففي هذا العدد تواصلت الصحيفة مع خديجة سبعة من محافظة ابين التي قالت ان المشهد لاتستطيع الكلمات وصفه، وتابعت تقول : على الرغم من طغيان احداث العدوان الاسرائيلي على غزة على اهتمامات الناس في ابين إلا ان الحدث الابرز والاكثر حديثاً حوله هو الانتخابات النيابية القادمة.

مشيرة إلى ان حُمى الانتخابات تتصاعد يوماً وراء يوم، حتى المرأة في أبين - على حد قولها- لم تسلم من هذه الحمى فمجالس النساء تشهد احاديث متنوعة تلتقي جميعها حول الانتخابات النيابية القادمة والإستعداد لها والحرص على ترشيح امرأة من ابين.. واردفت خديجة سبعة قائلة : نحن على ثقة أن القيادة السياسية والاحزاب والمنظمات المدنية لن تخذلنا هذه المرة وسيكون لنا نصيب من المقاعد النيابية.

حراك واسع

●وفي امانة العاصمة تواصلنا مع الاستاذ علي مقبل غثيم ليرصد لنا مدى الحراك الشعبي في ضوء الاستعداد للانتخابات النيابية القادمة :

حيث بدأ حديثه بالعتب الشديد على احزاب المشترك التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات والحوار..

وقال: على الرغم من ان هذه المقاطعة تظل في اطار الممارسة الديمقراطية إلا انه يترتب عليها سلبيات تنعكس عليها في الدرجة الاولى ومن أهم هذه السلبيات فقدان الثقة بين القيادات والقواعد في هذه الاحزاب بعد ان صادرت عليها حقاً من حقوقها التي ضمنها الدستور اليمني.. مشيراً الى ان الأفضل لهذه الاحزاب عدم المقاطعة والاستماع لصوت العقل والمنطق الذي يغلب مصلحة الوطن فوق المصالح الشخصية والحزبية..

وفيما يتعلق بمدى استعداد الناس في الدائرة للانتخابات النيابية قال غثيم : لقد وجد ابناء دائرته في حراك غير عادي تقف من ورائه الانتخابات القادمة واهمية اختيار من يمثلهم في مجلس النواب القادم.

وقال : على الرغم من دعوات المقاطعة التي أعلنتها احزاب المشترك إلا ان الواقع يؤكد ان حزب الاصلاح سيقدم مرشحين مستقلين في الانتخابات القادمة، مستبعداً بذلك تفويتهم هذه الفرصة.

تنافس محموم

● هذا الزخم الديمقراطي وهذه الحمى التي طالت عموم البلاد في البر والبحر والجبال والهضاب والوديان والجزر لاتقل شأناً ووهجاً على ماهي عليه في محافظة حجة.

ففي مديرية المفتاح قال علي الخيواني ان حوالى أكثر من خمسة في المديرية أبدوا استعدادهم لترشيح أنفسهم..

واضاف : ان هناك المزيد من اللقاءات والاجتماعات والنزول المسبق للمرشحين كتمهيد لهم عند المواطنين.

وأوضح الخيواني انه في مديرية كحلان الشرف المجاورة اكثر من سبعة اشخاص كشفوا عن نواياهم لترشيح أنفسهم.

واشار الى ان المواطنين متفاعلون مع هذا الزخم وهذا الحراك.

مؤكداً ان مساعي احزاب المشترك فشلت في زعزعة رغبة الشعب في خوض الانتخابات واختيار من يريدون في مجلس النواب القادم.

مظاهر

● أما في محافظة ذمار وتحديداً مديرية عتمة فقد اوضح مدير المديرية العميد حسين واصل ان عتمة تستعد لخوض الانتخابات القادمة..

وقال: ان الذين يرغبون في ترشيح انفسهم بدأوا يعرضون خدماتهم للمواطنين وبدأ اختلاطهم اكثر بالناس بهدف المؤازرة وضمان اصواتهم في ٢٧ ابريل القادم.. واضاف : ان هذه الاجراءات تعد من مظاهر أي انتخابات تجرى في أي بلد.

منوهاً الى ان مقاطعة احزاب المشترك لم ولن تؤثر على رغبة الناس او تحد من فرحتهم بهذا الزخم الديمقراطي بل زادتهم ايماناً ويقيناً بأن ما تنتهجه القيادة السياسية والحكومة الرشيدة هو الصواب وما دونه باطل وسراب ولعب بمشاعر البسطاء ومتاجرة بآلام ومتاعب الناس.

تفاعل ملموس

● كذلك الحال في محافظة إب فالشيخ عبدالمطلب الغيثي في مديرية إب دائرة الظهار، لم ييأس بعد ان فشل في الانتخابات النيابية السابقة.

وقال : ان ٢٧ ابريل القادم حق دستوري يجب ألا يفرط اليمنيون فيه مهما كانت الدواعي والمبررات.

وأكد انه كلما قربت الانتخابات كلما اتسعت دائرة التنافس حول منصب عضو مجلس النواب ممثلاً لدائرة الظهار، الامر الذي يعكس تفاعلاً ملموساً لهذه الانتخابات من قبل ابناء الدائرة..

ونفى الغيثي ان يكون هناك اي تقاعس تجاه الانتخابات مستدلاً بما يلمسه على أرض الواقع من حماس منقطع النظير قال عنه انه بدا واضحاً أكثر لدى اعضاء احزاب المشترك.

حضور مسبق

● والامر ذاته عند مديرية القفر في محافظة إب وبحسب رواية عبدالكريم حمود النزيلي ان ابناء مديريته في حركة دؤوبة وشغل وعمل مستمر من أجل التمهيد للترشيح في الانتخابات القادمة.

مضيفاً : ان قرى وعزل المديرية تشهد الآن حضوراً مسبقاً لشخصيات اجتماعية ومسئولين كشفوا عن رغبتهم في ترشيح أنفسهم للانتخابات القادمة.

واجبات الأحزاب والتنظيمات السياسية

ناصر محمد العطار ●

■ تمثّل الأحزاب والتنظيمات السياسية إحدى الدعائم والاركان الرئيسية التي يقوم عليها النظام السياسي للدولة، باعتبارها الأداة الفاعلة في ترسيخ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ومَنْ تساهم في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن وترسيخ الوحدة الوطنية باعتبارها تنظيمات سياسية وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسياً، وهذا ما هو معمول به في جميع ديمقراطيات دول العالم وما أكد عليه دستور الجمهورية اليمنية وبالتحديد في المواد «٥، ٤٢، ٥٨» من احكامه والتي تضمنت تحديد شكل النظام السياسي بأن يقوم على التعددية السياسية والحزبية.. الخ.

وأن للمواطنين الحق في الاسهام في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية وتنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً وثقافياً وبما لا يتعارض مع الدستور، وتنظم وتكفل الدولة للمواطنين وللأحزاب ممارسة هذا الحق.. ومن الحقوق التي مُنحت للأحزاب وفقاً لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم «٦٦» لسنة ١٩٩١م، والنصوص الأخرى ذات الصلة بحقوق وواجبات الأحزاب وسنتحدث عنها بشكل موجز وفقاً لما يلي:

١- تُمنح الاحزاب دعماً مالياً من الدولة سنوياً يُدرج ضمن الموازنة العامة للدولة كما تعفى مقراتها والمنشآت المملوكة لها وأموالها غير الاستثمارية من جميع رسوم الضرائب.

٢- إعطاء الحق لكل حزب أن يصدر صحيفة أو أكثر للتعبير عن رأيه دون التقيد بالحصول على ترخيص المنصوص عليه في القانون، وكذا الحق لكل حزب استخدام كل وسائل التعبير عن الرأي وفقاً للدستور والقوانين النافذة وتمكين اجهزة الاعلام الرسمية جميع الاحزاب بالتساوي من استخدام وسائلها لنقل وجهات نظرها للمواطنين بالاضافة الى العديد من الحقوق الممنوحة لكل حزب كشخصية اعتبارية وغيرها.

ومقابل هذه الحقوق وفقاً للعقل والمنطق والدستور والقوانين، أن تقوم الأحزاب بدورها وواجباتها الوطنية عند ممارستها لانشطتها بأن تكون وفقاً لبرامج محددة ومعلنة تتعلق بالشئون السياسية والاجتماعية والثقافية للجمهورية وذلك عبر المساهمة في الحياة السياسية والديمقراطية لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة والحرة والنزيهة وعدم ممارسة حقوقها وانشطتها بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة الوطنية في صيانة السيادة والأمن والاستقرار والوحدة الوطنية واحترام القوانين والتقيد بأحكامها، وهذا ما أكدته المادة «٦١» من الدستور والمواد « ٢، ٥، ٦، ٧» من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

إلاّ أن ما نلاحظه وما تشهده الساحة هذه الأيام وما سبقها هو الترويج والتنفيذ لأنشطة حزبية مورست وتمارس من قبل اعلام المشترك وبما يتعارض مع مصالح الوطن والتحريض بعدم اجراء الانتخابات النيابية في موعدها ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م، والتلويح بعبارات مباشرة وغير مباشرة بعدم الانصياع للدستور والقوانين النافذة واعتبار الدولة بكافة سلطاتها ومؤسساتها المدنية والعسكرية والأمنية وما تقوم به من تنفيذ لأنشطتها والمهام المناطة بها، يتعارض مع مصالح تلك الأحزاب.. الخ.

وأبرز ذلك الترويج المستمر والمسيئ للسلطة التشريعية للدولة «مجلس النواب» والاجراء الذي قام به في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات واقرار موازنات الدولة وخطط وبرامج اعمال الحكومة.

وآخر ذلك ما تضمنه البيان الصادر عن اللقاء المشترك بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٩م بما يفيد التذمر من قيام القوات المسلحة والأمن بتنفيذ برامجها التدريبية لتحديث وتطوير وسائل وآليات تنفيذ المهام المناطة بها والتي تجرى بداية كل عام.. الخ.

بالاضافة الى ممارسة الانشطة التي من شأنها الإيحاء والتحريض بما من شأنه مقاطعة أو معارضة اجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.. واللجوء لخيارات منها ما هو بشكل ضمني بمؤازرة الدعوات النشاز التي تسيئ وتستهدف الوحدة الوطنية، تحت مسميات متعددة «حراك، وفاق، تجمعات»، مع اختلاف العبارات المضافة والمكملة لها من منطقة لأخرى بحسب ثقافة المستهدفين وذلك بهدف التأثير على المواطنين، وكلها تنم عن ولاء حزبي أو فردي أو فئوي ضيق متعارض مع مصالح الوطن العليا.

والمؤمل من قيادات احزاب المشترك وكافة الاحزاب أن تعي دورها وواجباتها الوطنية والسياسية، وأن الأنشطة التي مورست أو تمارس والتي من شأنها تعكير الاجواء وتشويش الرأي العام بهدف اعاقة اجراء الانتخابات في موعدها المحدد تعتبر خروجاً على الثوابت الوطنية ومتنافية مع الحقوق السياسية واخلالاً بالواجبات المناطة بها.

---

* رئيس دائرة الشئون القانونية

أكاديميون يحذرون المشترك من تعطيل الانتخابات

◁ كعادة أحزاب المشترك منذ أن اتفقت (بالعجنة) الغريبة في تشكيلها، تسعى دوماً وفي كل مرة الى اختلاق الأزمات تارة في شكل مطالب وتارة أخرى في شكل مستحيلات أشبه بالمثل اليمني (حبتي والا الديك) في الوقت الذي لا تملك الحبة حتى تطالب بالديك.

■ لقد تعمدت هذه الأحزاب ان تسبح بطريقة غريبة في بحر المعارضة الذي يُفترض أن تدرك أن وسائل التعبير عن المعارضة ليست كما تملكها هي في عقلها وتفكيرها.. لأن انعدام الرؤية الثاقبة لمستلزمات العمل السياسي هو الذي يعطل دوماً عديداً من الاحزاب التي تقطع صلتها بالتعبير والتعاطي مع المستقبل لاسيما وأن القراءة السياسية الفاحصة لبرامج أحزاب المشترك في رؤيتها للعمل الوطني لا تنطلق من الحرص الشديد على الثوابت الوطنية والسيادة وإنما عبر احراق المراحل ونظرية المؤامرة «أنا ومن بعدي الطوفان».. هذه التراكمات الطافية على سطح المشترك بينت وبالملموس عجزاً وإرادة مشلولة لهذه الاحزاب التي اختلطت فيها العديد من الألوان التي لم تستطع ان تظهر حتى الآن ماذا تريد.. لذا فإن استمراريتها على إثارة الزوابع وتحريض الشارع والوقوف مع أي تعطيل في المسار الديمقراطي واجترار الاعذار الواهية، كل هذا أوصل هذه الاحزاب الى كشف المستور في مراميها الهادفة الى محو أي انجاز يحسب لهذا الوطن باعتبار انها لم تشترك في صناعة هذا الإنجاز.

> من يعرف حجمه الضئيل لايستطيع أن ينافس

زوبعة تعطيل الانتخابات

البيانات والتصريحات التي تحبل بها أجندة المشترك في سبيل الهروب من إجراء الانتخابات النيابية في ابريل ٢٠٠٩م كانت الطافية على سطح المشترك منذ أن جدد المؤتمر الشعبي العام دعوته إلى الحوار معها والقبول بكل ما يهم الوطن والمسار الديمقراطي الا ان الهروب من الحوار من قبل المشترك هو الذي اسس هذا السلوك المغاير الذي لم يتوقعه المؤتمر الشعبي العام من خلال تبني الاعذار الواهية والمماطلة في المواعيد وخلق الصعوبات.. الا ان النفس الطويل الذي يملكه المؤتمر الشعبي العام في تعاطيه السياسي مع هذه الاحزاب استغله المشترك وعمد الى تكوين ثقافة الرفض لكل شيء .. وهذا ما أوصل أحزاب المشترك الى ان تضع العراقيل في طريق إجراء الانتخابات النيابية في ٢٧ ابريل ٢٠٠٩م.. وآخرها ذلك القسم المشهور في البرلمان الذي أوضح الوجه الآخر لهذه الاحزاب الواقعة في إطار المشترك والذي كان بمثابة المسمار الاخير في تابوت سلوكها وتعرية مضامينها في أذهان المواطنين الذين أدركوا عدم مصداقية المشترك في خوض الانتخابات باعتبار أنهم يعرفون مسبقاً حجمهم الضئيل وان الاعذار هي التي ستغطي وجوههم.

ولاستقصاء هذه الرؤية حول تعطيل المشترك للانتخابات أشار الناشط السياسي علي محمد حسين الى أن ضرورة إجراء الانتخابات في ابريل ٢٠٠٩م مسألة في غاية الأهمية باعتبار أن أي تأجيل لها سوف يعطل الرؤية السياسية الواضحة لبلادنا التي تحظى في نظر المجتمع الدولي بأنها من البلدان التي ترعى الديمقراطية وتجرى فيها الانتخابات بكل نزاهة وفقاً لتقارير العديد من المراقبين الدوليين الذين شاركوا في آخر انتخابات.

ويضيف: ان رغبة أحزاب المشترك في اللعب بالوقت والمماطلة في التفهم لأهمية الاشتراك في الانتخابات والدخول في منافسة، كل هذه عبارة عن رؤية هروبية وفاشلة لأن من يعرف حجمه الضئيل لا يستطيع أن ينافس لأنه يعرف معنى السقوط.

فوات الأوان

فيما توضح الدكتورة زهراء مانع أن مقدار أي شيء يدل على مدى القدرة على التمييز، فإن الدعوة الى تأجيل الانتخابات التي تنادي بها أحزاب المشترك خاصة وان الفترة المتبقية من إجراء الانتخابات لا تزيد عن مائة وعشرين يوماً ، فإن هذه الفترة غير كافية بالنسبة لهذه الاحزاب التي فاتها الوقت وهي تتهرب وتماطل حتى تحقق كل مآربها في التأجيل.

وأكدت أن اصرار المؤتمر في إجراء الانتخابات تؤكدها تلك المصداقية في التعاطي مع المشترك وإتاحة الفرصة له حتى يلحق بركب الديمقراطية التي باعتقادي أنها غائبة في إطاره وهو ما يعكس ثقافته الغائبة.

فيما يتفق معها الدكتور أحمد صالح منصور حول تخبُّط المشترك منذ عام وأكثر في دائرة نفسه تارة ودائرة قواعده التي لم تعرف حتى اللحظة المبرر الذي على ضوئه تعمد المشترك إلغاء أهم زاوية في مرتكز الديمقراطية وهي الانتخابات .

> إجراء الانتخابات في موعدها يؤكد مصداقية المؤتمر

هروب سلبي

من جانبه استغرب الدكتور هادي حسين من الغرض الذي لم توضحه حتى الآن أحزاب المشترك من دعوتها الى تأجيل الانتخابات وتصريحات قادتها بعدم المشاركة والمقاطعة، في الوقت الذي لم يضعوا حتى الآن الاسباب القاطعة والمقنعة من هروبهم السلبي من المشاركة في الانتخابات.

وقال: نسمع كثيراً خاصة من القواعد أفكاراً رائعة ولكن لم يستجب لها شيوخ تلك الاحزاب.

إلى ذلك قال الدكتور محمد سعيد عقلان: إن ما يدفع أحزاب المشترك الى أخذ قرارات غير صائبة ولا موضوعية هو اللهث وراء غبار الإثارة التي تتعمدها من أجل إثارة الشارع.. ومن هو هذا الشارع الذي يخرج وراء المشترك؟! هذه الإثارة المفتعلة يدركها الرجل البسيط لأن الانتخابات هدف وطني يهم الناس جميعاً وليس المشترك هو المسؤول عن إرادة الناس جميعاً.

ويضيف عقلان: إن من أسوأ الاختيارات التي أقدم عليها المشترك أنه وضع نفسه في صف المعارضة التي لم تعرف حتى الآن ووفق متابعة دقيقة لبرامجها ماذا تريد من تأجيل الانتخابات والهروب من المشاركة الفاعلة في هذه العملية الديمقراطية التي تصرح ليل نهار من أجل استعادتها ولكن حسب كيفها.